



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات :

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (90) لسنة 2013

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم
الاثنين 2013/10/28م الموافق 23 ذو الحجة 1434 هـ ، برئاسة م/ عبد الملك احمد العرشي -
رئيس مجلس الإدارة، وبحضور كل من:-

عضو مجلس إدارة الهيئة

1. د. ياسين محمد الخراساني

" " " "

2. أ. أمين معروف الجند

" " " "

3. أ. نجيب محمد بكير

" " " "

4. القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكلبي

" " " "

5. م. عبد الحميد أحمد المتوكل

" " " "

6. د. محمد أحمد ثابت

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور م. جميل علي الصبري

تم إصدار القرار التالي:

في الشكوى المقدمة من عمار محمد ناصر البراشي

ضد

مشروع الاشغال العامه بخصوص المناقصه رقم (IDA4-5/4) الخاصه ببناء حمامات عامه بسوق
القات بمدينة الحديده





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

الوقائع والاجراءات

تتحصل وقائع واجراءات الشكوى بالآتي:

أولاً: بتاريخ 2013/7/13 تقدم الشاكي بعريضة شكوى إلى الهيئه تضمنت انه تم إستبعاد عطائه المقدم ضمن العروض المنافسة لتنفيذ مشروع بناء حمامات عامة لسوق القات بمدينة الحديدة دون أي تسبب قانوني للإستبعاد وفقاً لقانون المناقصات ولائحته التنفيذية أو الشروط الخاصة بوثائق المناقصة الخاصة بالمشروع، وكان قد تقدم بعدة مذكرات للجهة يطلب فيها توقيف الإجراءات، وجاءه الرد بأن عطائه قد تم إستبعاده لعدم شراء وثائق المناقصة المذكورة. وطلب من الهيئه في شكواه التوجيه للجنة المناقصات بمشروع الاشغال العامة بإلغاء قرار إرساء المناقصة على مقاول آخر، والإرساء عليه كونه أقل العروض المنافسة سعراً.

ثانياً: فور تلقي الشكوى قامت الهيئه بتوجيه مذكرة برقم (1080) وتاريخ 2013/7/20م إلى الجهة المشكو بها تضمنت وقف الاجراءات والرد على الشكوى وموافاة الهيئه بأوليات المناقصة، وقامت الجهة بالرد على الهيئه بالمذكرة رقم (450113) بتاريخ 2013/7/29م تضمنت الآتي:-

- المقاول الذي اشترى الوثائق هو مؤسسة محمد ناصر البراشي للمقاولات وهو مسجل لديهم في قاعدة البيانات الخاصة بالمقاولين.

- تم تقديم عرض بإسم عمار محمد ناصر البراشي وهو أيضاً مسجل لديهم في قاعدة البيانات الخاصة بالمقاولين كمقاول اخر.

- المقاول عمار محمد ناصر البراشي لم يشتر الوثائق، وبالتالي لم يتم تسجيله ضمن نظام المعلومات، واتضح ذلك عند فرز المقاولين أثناء التحليل، ولهذا السبب تم إستبعاده، وقد تم اشعاره بذلك.

ثالثاً: تم إحالة الشكوى والرد مع الوثائق إلى المكتب الفني بالهيئه للدراسة وإبداء الرأي، وبعد قيام المكتب الفني بدراسة الوثائق وفحصها والجلوس مع الطرفين، رفع تقريره لمجلس الادارة وتضمن الآتي:-





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

2- الشاكي ليس أقل الأسعار وفقاً لمحضر فتح المظاريف.

3- لم يتم الشاكي بشراء وثائق المناقصة بإسمه (المقاول/عمار محمد ناصر البراشي) وإنما تم الشراء بإسم
/مؤسسة محمد ناصر البراشي بحسب سند الشراء المرفق، كما أن جميع الوثائق المرفقة بعرض السعر
المقدم منه بإسم /عمار محمد ناصر البراشي.

4- لم تقم لجنة التحليل باتباع خطوات التحليل النمطية وفقاً للنماذج المقررة من مجلس الوزراء حيث لا
توجد جداول تحديد الاستجابة الأولية ولا يوجد ما يشير إلى القيام بها.

5- قامت لجنة التحليل بتحويل قيمة العطاءات من الدولار إلى الريال اليمني بسعر يوم فتح المظاريف.

6- قامت لجنة التحليل بالتوصية بإرساء المناقصة على المقاول جبران التيس بمبلغ (53,922) دولار بينما
عرض السعر المقدم منه بموجب فتح المظاريف مبلغ (56,760) دولار وفقاً للتخفيض المقدم منه والمثبت في
محضر فتح المظاريف بواقع 5%.

7- قامت لجنة التحليل بإستبعاد العطاء المقدم من الشاكي في مرحلة التحليل بمبرر عدم شرائه ووثائق
المناقصة وكان الأحرى بلجنة فتح المظاريف مقارنة العطاءات المسلمة بالجدول الموضح فيه أسماء من
اشترت ووثائق المناقصة وارقام السندات ومقارنتها بالعطاءات الموجودة في جلسة فتح المظاريف.
رابعاً: نظر المجلس بما تم رفعه من المكتب الفني وبعد التشاور، أصدر القرار التالي:

القرار

بناء على ما سلف بيانه، ولما كان الشاكي لم يتم بشراء وثائق المناقصة، ولم يكن صاحب أقل
العطاءات سعراً، واستناداً إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات
والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتان (417، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قرر

مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات مايلي:

1- رفض الشكوى لصحة الأسباب التي أستند إليها في قرار الإستبعاد.





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات :

- 1- رفض الشكوى لصحة الأسباب التي بني عليها قرار إستبعاد العطاء المقدم من الشاكي.
- 2- توجيه الجهة بإستكمال الإجراءات.
- 3- تنبيه الجهة إلى ضرورة أن تعد لكل مناقصة جدولاً توضح فيه أسماء من قاموا بشراء وثائق المناقصة مع أرقام السندات وأن تسلم الجدول للجنة فتح المظاريف لمقارنته بما هو مسلم من عطاءات بحيث ترفض العطاءات المقدمة ممن لم ترد أسمائهم بالجدول المذكور.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
بتأريخ 2013/10/28م الموافق 23 ذو الحجة 1434 هـ

القاضي عبدالرزاق الاكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبدالحميد المتوكل
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

ا. امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. محمد احمد علي ثابت
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

ا. نجيب محمد بكير
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبدالملك احمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

